

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٢٠

الثلاثاء، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد تروبولس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيدة غولاب
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد المنيع
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1912401 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة. يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن للمرة الثانية. لقد أنفقت الأسابيع الثمانية الماضية في جهود الوساطة المستمرة ما بين الحكومة السورية والمعارضة، فضلا عن التشاور مع الجهات الفاعلة الرئيسية. وأبذل كل ما أستطيع لأجل المضي قدما بإعادة بناء الثقة وفتح الباب أمام عملية سياسية في جنيف بين الحكومة السورية والمعارضة، وهي عملية من شأنها أن تشرع في بناء مستقبل جديد لجميع السوريين - نساء ورجالا - وبين سورية والمجتمع الدولي أيضا. وبعد ثماني سنوات من النزاع، ستكون تلك العملية طويلة وصعبة، ولكنني أرى أن من الممكن المضي قدما خطوة بخطوة. ولتحقيق هذه الغاية، واصلت السعي إلى تعزيز الأولويات الخمس التي بينتها للمجلس في شباط/فبراير (انظر S/PV.8475) وهي تستند إلى نهج شامل لولائتي عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وما زلت ملتزما التزاما تاما بإشراك الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية في حوار شامل ومستمر. ويشكل مثل هذا الحوار الأساس الحقيقي لعملية بقيادة سورية ويمسك بزمامها

السوريون تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وفي احترام تام لسيادة سورية ووحدها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وانخرطت في آذار/مارس ونيسان/أبريل في مشاورات مكوكية إيجابية. واستضافني وزير الخارجية المعلم مرتين في دمشق. وكان موقفه إيجابيا وتمكنا من إحراز تقدم في بعض المسائل. واجتمعت مرتين أيضا مع قيادة هيئة التفاوض في الرياض وجنيف، وكان موقفهم إيجابيا أيضا ومكنا من المضي قدما في المسائل المعنية.

وشددت في كلا التفاعلين على أهمية العمل على مجموعة المسائل برمتها كما تناولها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وشددت على ضرورة إحداث تغيير ملموس في حياة السوريين.

وأبدت كل من الحكومة والمعارضة استعدادا لمناقشة مجموعة أكبر من المسائل. ويحدوني الأمل في أن يستمر هذا التفاعل المنتظم لبناء الثقة وأن يتحول إلى حوار مستمر يؤدي إلى بيئة آمنة هادئة محايدة، ومن شأنها أن تحقق السلام.

وكانت تلك أيضا رسالتي إلى أصحاب المصلحة الدوليين في الأسابيع الأخيرة. ولكنني أود أن أكرر أن المطلوب هو العمل وإحراز تقدم ملموس، وليس الحوار فحسب. ولست بحاجة إلى تذكير المجلس بأن الحالة في سورية لا تزال سيئة جدا.

وشهدنا تصاعدا للعنف يبعث على القلق الشديد خلال الأسابيع الأخيرة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب والمناطق المحيطة بها، وأسفرت عن خسائر في الأرواح بين المدنيين ومزيد من التشريد. وأرحب بالتزام الأطراف الفاعلة في أستانا بالتنفيذ الكامل لمذكرة إدلب، بما في ذلك من خلال الدوريات المنسقة. بيد أن هناك المزيد مما يجب عمله. ولا بد من إدامة التخفيف من التوتر.

فإدلب ليست هي الجزء الوحيد من سورية الذي لا زال يتسم بشدة التسليح، أو المكان الوحيد الذي تستمر فيه معاناة السوريين. ولا تزال الحالة في الشمال الشرقي من البلد أكثر

هدوءاً في الوقت الراهن إلا أن دينامياتها الكامنة لم تحل بعد. وتلقينا تقارير أيضاً عن تزايد التوتر والعنف في المنطقة الجنوبية الغربية. ولا تزال العديد من التهديدات الناشئة عن تجدد التصعيد، بل وحتى التهديدات للسلم والأمن الدوليين، كبيرة في سورية. وأود أن أذكر المجلس بأن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يدعو إلى وقف إطلاق النار في البلد بأسره.

ولا تزال الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن تشكل تهديداً كبيراً. وفي الأسبوع الماضي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عن الهجمات على قوات الحكومة السورية في الصحراء. ولا تزال هيئة تحرير الشام تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي. وأود أن أشدد على أن الأمين العام قد ذكرنا بأن عمليات مكافحة الإرهاب لا تعفي عن المسؤولية عن حماية المدنيين.

وحتى عندما تخف حدة العنف، يظل أثر المعاناة كبيراً ومذهلاً. وهناك حاجة ماسة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية وضرورات الحماية للسوريين الذين لا تقتصر معاناتهم على اللاجئين والمشردين فحسب، بل إن ملايين السوريين في جميع أنحاء البلد يواجهون نقصاً حاداً في السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود الذي يقترب من مستويات الأزمة. ويواجه ٧٣ ٠٠٠ شخص في مخيم الهول، ٩٢ في المائة منهم من النساء والأطفال، وضعاً مروعاً. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية والشواغل المتعلقة بالحماية حادة وماسة.

وما زلت أشعر بالقلق العميق إزاء الوضع الأمني في الركنان. ونواصل السعي إلى إيجاد حلول دائمة ومبدئية بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة. ويمكن معظم المدنيين الذين فروا مؤخرًا من الانتقال من الملاجئ المؤقتة. إلا أن معظم المقيمين في الركنان ظلوا هناك وهم بحاجة ماسة إلى المساعدة، بما في ذلك الأغذية والأدوية الأساسية. وما زالت هناك حاجة عاجلة إلى إرسال القافلة الإنسانية الثالثة إلى الركنان لتجنب المزيد من معاناة عدد

أكبر من الأشخاص في المخيم. وكما ذكرت لجميع أصحاب المصلحة، فكلما رأينا اتخاذ المزيد من الخطوات لمعالجة المسائل التي أتكلم عنها، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، كلما ازداد الزخم اللازم لبناء الثقة في سورية وعلى الصعيد الدولي أيضاً.

وتناقشتُ بعمق مع الحكومة السورية والمعارضة بشأن ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة للإفراج عن المحتجزين/المختطفين وتوضيح مصير الأشخاص المفقودين. ومن شأن إحراز تقدم ملموس في هذه المسألة الإنسانية الرئيسية أن يبعث إشارة إيجابية إلى السوريين، فضلاً عن كونها تديراً هاماً لبناء الثقة. وأعرب عن تقديري للاستعداد للنظر في اتخاذ إجراءات أكثر جدوى أثناء حوارنا.

وبالتوازي مع تفاعلاتي الثنائية، شارك مكنتي أيضاً في اجتماعين إضافيين للفريق العامل بشأن هذا الموضوع عقداً في موسكو وفي نور سلطان. ويتألف الفريق العامل من ممثلين من إيران وروسيا وتركيا، فضلاً عن تمثيل الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضاً. وإني على استعداد لاستضافة الاجتماع القادم للفريق العامل في جنيف.

وتمكن الفريق العامل من ضمان الإفراج عن مجموعة صغيرة من المحتجزين/المختطفين في شمال سورية في ٢٢ نيسان/أبريل. وللمرة الأولى، حضر أعضاء من فريقي في الميدان بصفة مراقبين، الأمر الذي مكنا من إجراء تقييم للكيفية التي ينبغي بها تنفيذ العملية وتبادل التوصيات مع الفريق العامل. وتحتوي ملاحظات فريقي بعض العناصر الإيجابية. ومع ذلك، فلا يزال هناك مجال واسع للتحسين في الإجراءات الواجب اتباعها أثناء عمليات الإفراج المقبلة لضمان الاتساق مع القانون الدولي الإنساني.

ونحن بحاجة إلى التعجيل بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين، ولا سيما الفئات الضعيفة منهم مثل النساء والأطفال والمسنين والمرضى. ويجب على الحكومة والمعارضة السوريتين أن تكفلا حماية المحتجزين/المختطفين قبل الإفراج عنهم وبعد ذلك. ويجب

ومن الواضح أن الكثير من الأمل ينعقد في نهاية المطاف على تشكيل لجنة دستورية. ويمكن أن يكون ذلك أول علامة على إحراز تقدم حقيقي. ويمكن للجنة، إذا تم التعامل معها بروح سليمة، أن تساعد في فتح آفاق عملية سياسية أوسع نطاقاً تفضي إلى إجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة في بيئة آمنة ومحيدة يسودها الهدوء. وسأواصل العمل من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تكوين واختصاصات لجنة دستورية متوازنة وذات مصداقية وشاملة للجميع وقادرة على البقاء. وقد تم فعلاً تقليص العديد من الخلافات السابقة.

وبينما لا يُعتبر أن ثمة اتفاقاً إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء، فلدينا فهم واضح بشأن وضع ترتيبات متوازنة للمشاركة في رئاسة اللجنة وصيغة اتخاذ القرارات وهناك قبول مشترك بدور الأمم المتحدة بوصفها ميسراً والتزام سياسي بكفالة سلامة وأمن جميع الأفراد الذين سيشاركون. وقد كان لكل من الحكومة السورية والمعارضة موقف بناء بشأن هذه النقاط، وإنني ممتن لهما. وأعتقد أنه يمكن الاتفاق على الصيغة النهائية للولاية بشيء من النوايا الحسنة.

وقد تم الاتفاق الآن على أنه يتعين شطب ستة أسماء محددة كانت مدرجة سابقاً على ما يسمى بقائمة المجتمع المدني. ويتواصل العمل على تحديد مجموعة من الأسماء التي ستحظى، إذا نُظر إليها في مجموعها، بدعم جميع الأطراف المعنية من أجل تحسين نوعية ومصداقية القائمة. وتُبدل جهود من أجل تحقيق الهدف المتمثل في أن يكون ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المشاركين من الإناث.

وهذه كل عناصر العملية التي أعتقد أنه يمكن الآن النهوض بها. وقد بذلتُ الكثير من الجهد لحشد القبول بهذه العملية. وإذا كان الجميع على استعداد لتقديم قليل من التنازلات، فمن الممكن المضي بالعملية قدماً.

عليهما النأي عن إطار تبادل الأشخاص واحداً مقابل الآخر لكي يتمكننا معالجة هذه المسألة على نطاق أوسع.

ويجب توضيح مصير عشرات الآلاف من الأشخاص المفقودين منذ بداية النزاع. ويواصل مكثي بالتنسيق الوثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وضع الإجراءات المتعلقة بجمع المعلومات وتوحيدها وحمايتها وتبادلها، فضلاً عن إجراء عمليات البحث عن المفقودين. إن حجم هذه المشكلة ذو نطاق غير مسبوق، وهي تفرض علينا أن نواصل مساعيها الجماعية الرامية إلى إحراز تقدم. وسنكون بحاجة إلى العمل المخلص الدؤوب على مدى شهور إن لم يكن سنوات لإتمام هذه العملية.

ولاستدامة أي حل سياسي، فلا مناص له من تلبية تطلعات الشعب السوري. وقد أعطيت أولوية لإشراك طيف واسع من السوريين خلال الأسابيع الأخيرة. وفي سياق الدعوة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، فإنني أذكر أصوات أولئك الكثيرين من السوريين، من اللاجئين في البلدان المجاورة إلى الأشخاص الذين يعيشون في الملاجئ في حمص. وتروّعي كثيراً شدة معاناة السوريين المحزنة، وعدم التيقن من مستقبل الملايين منهم، وأعتقد أنها تروّعنا جميعاً بطبيعة الحال. وأعتقد أن معظم الناس سيحكمون على أي عملية سياسية على أساس قدرتها على تحقيق تحسينات ملموسة في الميدان، والأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات جميع السوريين من الرجال والنساء.

وإنني أؤمن إيماناً راسخاً بأهمية إشراك طائفة واسعة من المحاورين السوريين. وأعتزم زيادة التواصل والتفاعل مع اللاجئين السوريين والمجتمع المدني والمنظمات النسائية وغيرها من الأطراف السورية الفاعلة، بما في ذلك من خلال غرفة دعم المجتمع المدني. ويواصل المجلس الاستشاري للمرأة السورية تذكيرنا بالشواغل المحددة الأمنية والاقتصادية والمتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة السورية، التي تجلب خبرات وآراء متنوعة إلى طاولة الحوار ولها الحق في أن تدلي بدلونها في الحوار.

مشارك لعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها في إطار الأمم المتحدة.

وفيما نقرب من الاتفاق بشأن اللجنة الدستورية، أود أن أعتنم هذه الفرصة لتيسير عملية تعاون دولي منشطة وواسعة النطاق. ومن أجل الوفاء بولائتي، لا بد من تأسيس منتدى مشترك لدعم عملية جنيف. وأعتقد أننا نحرز تقدماً. ويحدوني الأمل في أنني سأتمكن من أن أبلغ المجلس، في المرة القادمة التي أقدم فيها إحاطة إعلامية إليه، بتحقيق إنجازات ملموسة على الطريق الطويل نحو التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في سورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، إن الأوضاع الإنسانية الملحة في مخيم الركبان تجبر الولايات المتحدة على التأكيد بأشد لهجة على دعوتنا لنظام الأسد والاتحاد الروسي للسماح بإيصال مساعدات الأمم المتحدة من دمشق ورفع القيود المفروضة على الطرق التجارية الواصلة إلى المخيم على الفور. لقد وصلت آخر قافلة مشتركة بين الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري إلى المخيم في شباط/فبراير. والناس يتضورون جوعاً. ونحن نعول على مساعدة المبعوث الخاص بيدرسن لتأمين الموافقات من دمشق وموسكو في أقرب وقت ممكن. وإرسال قافلة ثالثة إلى الركبان يمكن أن يشكل بادرة لحسن النية من جانب دمشق وحلفائها وأن يظهر الجدبة إزاء جهود الأمم المتحدة الرامية إلى استئناف العملية السياسية.

للأسف، وعلى الرغم من العمل الدبلوماسي المكثف للمبعوث الخاص، لا تزال العملية السياسية تتعطل بسبب الاتحاد

وبالنسبة للأولوية الخامسة لدي، فقد تكلمت عن الحاجة إلى تحسين الحوار الدولي بشأن سورية. نعم، يجب أن تكون هناك تسوية سياسية مستدامة وذات مصداقية بقيادة سورية ويملك السوريون زمامها. غير أن العملية ونتائجها يجب أن تتمتع بالدعم الدولي والشرعية. لقد تم تدويل النزاع بشدة، والتدخل الخارجي هو أحد الحقائق الصعبة له. ولا بد من احترام واستعادة سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية - ولكن قول ذلك لن يحقق الأمر.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مرة أخرى أن موقف الأمم المتحدة بشأن الجولان السوري المحتل سيظل محددًا بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن هذه المسألة. وسأواصل الاضطلاع بولائتي مع الاحترام التام لسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ويشكل التدخل الخارجي تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين. فهناك خمسة جيوش دولية تقوم بعمليات في مختلف أنحاء سورية وفي أجوائها. ويجري ذلك وسط حالة من التوتر أو حتى النزاع، مما يولد مخاطر حدوث تصعيد خطير. ويجب احتواء هذه المخاطر وإزالتها في نهاية المطاف.

توجد حالياً أشكال تعاون دولي مختلفة من أجل حل النزاع السوري. وقد أجريت محادثات مفيدة مع الدول الضامنة لمسار أستانا في مدينة نور سلطان في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل. وسأعقد مشاورات رسمية مع هذه الدول في جنيف في أيار/مايو. وسأواصل التشاور مع أعضاء المجموعة المصغرة في جنيف يوم الجمعة.

وما زلت مقتنعاً بأن الأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية متفقة على أكثر مما هو ظاهر للعيان. وأعتقد أنها جميعها تدرك الحاجة إلى التعاون الدولي بشأن سورية. وسأواصل استخدام مساعي الحميدة لمساعدة الجهات الفاعلة الرئيسية ذات النفوذ على الدخول في محادثات فعلية على مسار واحد لتقديم دعم

ويمكن أن تُعتبر بمثابة تدبير لبناء الثقة، يمكن للأطراف الاستناد إليه لإحراز تقدّم بشأن النقاط المرجعية الأخرى.

وبغض النظر عن مدى قُرب الأطراف من الاتفاق على اللجنة الدستورية، تتوقع الولايات المتحدة أن تتواصل الجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة على المسارات الأخرى التي حُددت فيما يتعلق بالأشخاص المحتجزين والمفقودين ومكافحة الإرهاب والانتخابات وتهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحيدة. وتُصرّ الولايات المتحدة على أن تتوصل المعارضة السورية والأمم المتحدة إلى اتفاق بشأن عضوية اللجنة الدستورية والعناصر الإجرائية لها قبل تشكيلها رسمياً، وهو السبيل الوحيد لضمان مصداقيتها وشرعيتها.

ولا يمكن لعملية الانتقال السياسي المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) أن تنجح ما دام العنف يمثل الخطر المائل دائماً في شمال سورية. وتكرر الولايات المتحدة دعواتها الموجهة إلى روسيا ونظام الأسد لوقف تصعيدهما العسكري في الآونة الأخيرة في محافظة إدلب والتقيّد بوقف إطلاق النار الروسي - التركي الذي جرى الاتفاق عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وعلى الرغم من ادّعاء روسيا بأنها تستهدف الإرهابيين، فقد أدت تلك العمليات منذ شباط/فبراير إلى مقتل أكثر من ٢٠٠ مدني واستهدفت المسعفين وهم يحاولون إنقاذ حياة الناس على الأرض. وفرّ أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شخص من ديارهم، منتقلين إلى أماكن أقرب من الحدود التركية بحثاً عن الأمان. ويجب لذلك أن ينتهي.

وتعمل الولايات المتحدة جاهدة في شمال شرق سورية من أجل ضمان أمن تركيا، حليفتنا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مع ضمان أيضاً إلحاق الهزيمة الدائمة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وثمة ضرورة حيوية لأن تظل الظروف الأمنية مستقرة من أجل توطيد المكاسب التي حققتها

الروسي ومؤيديه، كما يتضح من آخر جولة من الاجتماعات عُقدت في إطار عملية أستانا في مدينة نور سلطان يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل. ومرة أخرى، فشلت ما تسمى بعملية أستانا في الخروج بخطوات ملموسة نحو تأمين التزامات جدية بالنهوض بالعملية السياسية أو الإفراج عن المدنيين المحتجزين أو الموافقة على إرسال قافلة إنسانية لإيصال الأغذية والأدوية إلى آلاف الناس الذين يتضورون جوعاً في الركبان، أو بوقف إطلاق النار على مستوى البلد.

وما فتئ الاتحاد الروسي ونظام الأسد يسعيان إلى عرقلة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية. ويبدو أن نظام الأسد قد عقد العزم على إنهاء النزاع من خلال شن حرب على الشعب السوري، بدلاً من تنفيذ إصلاح سياسي قائم على المبادئ. إن مجلس الأمن والمجتمع الدولي متحذران، ويجب أن يظلا متحدين، في الاعتراف بالعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف بوصفها المحفل الشرعي الوحيد للتوصل إلى حل سياسي دائم وشامل للجميع وذي مصداقية للنزاع. وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة وشركاءنا في المجموعة المصغرة بشأن سورية - الأردن وألمانيا وفرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة - سيجتمعون في ٣ أيار/مايو في جنيف لإجراء مشاورات مع المبعوث الخاص بشأن سبل المضي قدماً نحو تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتواصل الولايات المتحدة أيضاً دعم تركيز المبعوث الخاص بيدرسن على الإصلاح الدستوري. ونثني على المبعوث الخاص وممثلي المعارضة السورية على ما يبذلونه من جهود لكفالة أن تكون اللجنة المشكلة لصياغة دستور جديد متوازنة وذات مصداقية. وموقف الولايات المتحدة من اللجنة الدستورية واضح. أولاً، إن اللجنة، في حال تشكيلها، لن تمثل إلا خطوة رمزية أولى نحو تحقيق الحل السياسي المتوخى في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)،

ووحدها وسلامة أراضيها، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي هذا السياق، أشير إلى أنه وفقا لقرار المجلس ٤٩٧ (١٩٨١)، لا يزال الجولان أرضا سورية تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأولي اهتمام خاص للحالة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، حيث تستمر التوترات. إن المقاتلين من هيئة تحرير الشام الإرهابية يكتفون هجماتهم على مواقع القوات المسلحة السورية مع السعي في الوقت نفسه إلى إعادة تنظيم أنفسهم فيما يسمى بالمعارضة المعتدلة وتوحيد مختلف الجماعات المسلحة العاملة في إدلب في جماعة واحدة تحت إمرتهم. ويجب أن يستمر الكفاح ضد المنظمات التي يقر مجلس الأمن بأنها إرهابية. والجهات الضامنة عازمة على التنفيذ الكامل للاتفاقات المتعلقة بتحقيق الاستقرار في إدلب.

وفي آخر تبادل للآراء في نور سلطان بشأن شمال شرقي سورية، جرى التسليم بأنه لا يمكن كفالة الاستقرار والأمن في تلك المنطقة إلا على أساس احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية، ومن خلال رفض الخطط الانفصالية التي تقوض الأمن القومي لسورية والبلدان المجاورة لها.

وقد عقدت مشاورات موضوعية في شكل ثلاثي الأطراف وبمشاركة المبعوث الخاص بيدرسن بشأن تعجيل بإطلاق اللجنة الدستورية، مما سيمكن من بدء عملية مجدية لتسوية الأزمة السورية. وعلى غرار المبعوث الخاص، فإننا متفائلون بأنه يمكن في القريب العاجل الانتهاء من الأعمال التحضيرية في هذا المجال.

وقد عقدنا الاجتماع الثامن للفريق العامل المعني بالإفراج عن المحتجزين/المختطفين، وتسليم الجثث، وتحديد الأشخاص المفقودين. ورحبنا بنجاح الجهود المبذولة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١٩ للإفراج عن أشخاص، بإجمالي ٨٢ شخصا، ظلوا محتجزين قسرا، مما يمثل مساهمة فريدة في بناء الثقة بين الأطراف السورية.

بشق الأنف والتأكد من أن تنظيم الدولة الإسلامية غير قادر على استعادة الزخم أو السيطرة على الأراضي.

وأخيرا، إن إحراز التقدم بشأن إطلاق سراح المدنيين المحتجزين والمفقودين عنصر حيوي في التوصل إلى حل سياسي بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). بيد أن عمليات تبادل السجناء الرمزية بين نظام الأسد وجماعات المعارضة السورية بوساطة مما تسمى الدول الضامنة لمسار أستانا لا تمثل خطوات موثوقة أو ذات مغزى كبير صوب بناء الثقة اللازمة للتوصل إلى حل سياسي. فلا يزال مئات الآلاف من الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال مسجونين بلا سبب، ولا يزال النظام يقوم بالاعتقال التعسفي وتعذيب المحتجزين وإعدامهم. وتعتقد الولايات المتحدة أن الأمم المتحدة هي الفيصل الوحيد الملائم لضمان إحراز التقدم في الإفراج عن المحتجزين والمفقودين من سجون نظام الأسد.

السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر المبعوث الخاص غاير بيدرسن على إحاطته. ونتشاطر العديد من آرائه.

تتخذ روسيا تدابير فعالة للنهوض بالعملية السياسية، واستعادة الثقة بين الأطراف السورية المتنازعة. ويجري تكثيف العمل مع إيران وتركيا في إطار صيغة أستانا، بالتعاون مع المبعوث الخاص وبالتنسيق مع حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة. ففي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل، عقدنا الاجتماع الدولي الرفيع المستوى الثاني عشر بشأن سورية في نور سلطان، مما أدى إلى اعتماد بيان مشترك صادر عن البلدان الضامنة. وبالمناسبة، أود أن أوضح لممثل الولايات المتحدة أننا لسنا "ما نسمى" البلدان الضامنة، فنحن بكل بساطة البلدان الضامنة.

واليوم، قمنا بتعميم البيان المشترك بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وأكدت مجموعة أستانا الثلاثية من جديد التزامها القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها

معا المساعدة على إنهاء الحرب والتركيز على العملية السياسية والمصالحة الوطنية.

السيد المنيع (الكويت): بداية، نتقدم بالشكر للمبعوث الخاص، السيد غاير بيدرسن، على إحاطته القيمة وجهوده الحثيثة منذ توليه مهامه. وتحدد دولة الكويت دعمها الكامل له في تلك الجهود الرامية إلى إعادة إحياء العملية السياسية السورية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية عادلة تيسرها الأمم المتحدة بقيادة ومملكة سورية، وذلك من خلال تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو القرار الذي استعرض الخطوات لعملية انتقالية سياسية تتضمن محطات عدة، منها صياغة الدستور وعقد انتخابات حرة ونزيهة تجرى عملاً بهذا الدستور تحت إشراف الأمم المتحدة وتشمل جميع السوريين، بمن فيهم من هم في الخارج.

إننا نشاطر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، ونؤيده في نداءاته الأربعة التي أطلقها مع دخول الأزمة السورية عامها التاسع الشهر الماضي، وهي: أولاً، حث كافة الأطراف على الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الروسي - التركي في إدلب؛ ثانياً، احترام القانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان في حال إقدام أي طرف على عملية عسكرية؛ ثالثاً، ضرورة وصول المساعدات الإنسانية بشكل مستدام؛ رابعاً، تعزيز الدعم الدولي للتوصل إلى حل سياسي يلي تطلعات الشعب السوري المشروعة ودعم المبعوث الخاص، السيد غاير بيدرسن، لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

لقد أعلن أيضاً المبعوث الخاص في إحاطته الإعلامية (انظر S/PV.8475) لنا في شهر شباط/فبراير عن سعيه لتحقيق أهدافه الخمسة. ونحن نؤمن بأن تحقيقها سيساهم في دفع العملية السياسية السورية إلى الأمام. ويجب على كافة الأطراف العمل

كما لا نزال متفائلين إزاء مستقبل تطور الحالة في سورية. ويمكننا جميعاً أن نرى أنه قد تم تطبيع الحالة، والقضاء على بؤر الإرهاب الرئيسية، وعودة البلد إلى الحياة السلمية، وإبراز المسائل المتعلقة بالتعمير بعد انتهاء النزاع وتقديم المساعدة الإنسانية. ويجب توسيع نطاق المساعدة الإنسانية لتشمل جميع السوريين في جميع أنحاء البلد دون شروط مسبقة. ويسرنا أن وفد الولايات المتحدة قد أبدى الاهتمام أخيراً بمصير سكان مخيم الركبان، على نحو ما دأبنا ندعوه إليه منذ وقت طويل. ونحثه على إدراج ذلك في جهود إعادة التوطين الشاملة، التي منعتها الولايات المتحدة للأسف منذ فترة طويلة.

ومرة أخرى، أحث الجميع على الاعتراف بالضرر الذي لحقته الجزاءات الانفرادية التي فرضتها عدد من البلدان الغربية، وأن ذلك لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية في سورية. إن المواطنين العاديين يعانون. وأزمة الوقود والطاقة التي شهدناها على نطاق واسع في سورية في الأيام القليلة الماضية تعزى إلى حد كبير لهذه القيود.

إن سورية إحدى الدول الرئيسية في الشرق الأوسط وجزء لا يتجزأ من العالم العربي. وينبغي ألا يتم انتزاعها بصورة مصطنعة من السياق الإقليمي لصالح أهداف مسبقة وانتهازية وقصيرة النظر. ولذلك، فإننا نؤيد الإسراع بإعادة دمشق إلى الأسرة العربية، الأمر الذي سيساعد على إعادة بناء الوثام بين البلدان العربية وتحسين الحالة العامة في الشرق الأوسط. وأعتقد أن شركاءنا في صيغة أستانا سيتفقون معي في أننا على استعداد للتفاعل بشكل صادق دون خطط خفية. وينبغي أن نشير إلى أنه في اجتماع اللجنة الثلاثية في نور سلطان، اتفقت على دعوة جازي سورية، العراق ولبنان، للانضمام إلى عملية أستانا بصفة مراقب. وندعو جميع من لديهم رغبة حقيقية في استعادة السلام في سورية إلى المشاركة البناءة في الجهود التي نبذلها. ويمكننا

على تقديم الدعم للمبعوث الخاص للقيام بولايته على أكمل وجه. (S/2012/522، المرفق)، ويحافظ على وحدة واستقلال وسيادة سورية.

السيد تروبولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن تقديرنا للإحاطة التي قدمها اليوم السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، عقب مشاوراته المكثفة في إطار إيجاد حل سياسي شامل ومستدام للنزاع في سورية. ونؤكد مجددا دعمنا لنهجه العملي والمباشر، وكذلك للركائز الخمس التي تقوم عليها جهود الوساطة الدبلوماسية وترسيخ مصداقية العملية.

وبالرغم من حالة الجمود الواضحة التي نواجهها، نعتقد أن المجتمع الدولي والسكان السوريين يتابعون الحالة باهتمام، وربما مع بعض المخاوف، لمعرفة ما إن كانت العملية السياسية ستسفر عن نتائج. وإذ أن ذلك يقتزن بالهدوء المشوب بالتوتر الذي يعيشه سكان شمال سورية، والذين يعانون من الخوف من وقوع كارثة إنسانية أخرى، فإننا نعتقد أنه من الضروري تكثيف الجهود الرامية إلى تفادي التصعيد العسكري، الذي سيؤثر على حياة الملايين من المدنيين، ويهدد مصداقية العملية السياسية ويشكك في قدرة الأمم المتحدة على منع حدوث المزيد من المعاناة والتوصل إلى حل سياسي موثوق به ومستدام.

لا تتعارض العملية السياسية والحالة في إدلب. بل على العكس من ذلك، نعتقد أن نجاح أحدهما يرتكز بقدرته المجتمع الدولي - ومجلس الأمن على وجه الخصوص - على تجنب وقوع مأساة أكبر. وفي ذلك الصدد، نشجب الهجمات التي وقعت مؤخرا في المنطقة المنزوعة السلاح في إدلب، والتي أودت بحياة المئات من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، ونوجه نداء عاجلا إلى الأطراف المعنية بالحفاظ على التزامها بوقف إطلاق النار والتنفيذ الكامل للاتفاق بين الاتحاد الروسي وتركيا. ومجدونا الأمل في اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتجنب انتهاكات الاتفاق والقانون الدولي الإنساني.

إننا نأخذ علما بالاجتماع الثاني عشر الذي عقد في مدينة نور سلطان في كازاخستان للدول الضامنة لمسار أستانا. كما نأخذ عملا باجتماع المجموعة المصغرة القادم في جنيف مع المبعوث الخاص. ونشير في هذا الصدد إلى أهمية إحراز تقدم في موضوع اللجنة الدستورية، مؤكداين على ضرورة أن تكون متوازنة وذات مصداقية وشاملة وتضم كافة أطراف المجتمع السوري. من جهة أخرى، نؤكد على ضرورة العمل على تحقيق مزيد من التقدم في ملف الإفراج عن المعتقلين والمحتجزين بين الأطراف السورية، والوقوف على مصير المفقودين، خاصة وأنه ملف إنساني بحت. ونجدد التأكيد على أن عودة اللاجئين السوريين يجب أن تكون عودة آمنة وطوعية وكريمة، وإن تدابير مثل الاعتقال التعسفي ونزع الملكية تعيق أي جهود تمكن اللاجئين من العودة. ونؤكد في هذا الصدد على رفض أي محاولات لإحداث تغييرات ديموغرافية في سورية.

وفيما يتعلق بموضوع المساءلة، فإننا نشدد على أهمية ضمان المساءلة حيال انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في سورية. ونجدد هنا الدعم لعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، مع التأكيد على أن لا يمكن تحقيق سلام مستدام وشامل في سورية من دون تحقيق العدالة وضمان عدم الإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الجرائم.

ختاما، نجدد التأكيد على عدم وجود حل عسكري للأزمة السورية. وإن الحل الوحيد هو الحل السياسي الذي يلي التطلعات المشروعة للشعب السوري. وذلك عبر تسوية سياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف الصادر في ٢٠١٢

ونؤكد للسفير بيدرسن دعمنا الثابت لعمله ولما حققه من نتائج نجحت عن الجهود المبذولة حتى الآن والدروس المستفادة والالتزام المشترك لإنهاء النزاع. ونحث الأطراف على المضي قدما بشكل حاسم صوب تحقيق نتائج ملموسة تضيء على النزاع السوري بشكل لا لبس فيه بعدا جديدا - بعدا يوحي بانتقال نحو مستقبل من الأمل والعدالة.

السيدة بيروس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية. سأتوخى الإيجاز، لكن لا أود أن يفسر إيجازي على أنه عدم اهتمام. ببساطة، أعتقد أن العديد من المتكلمين السابقين قد تكلموا ببلاغة شديدة. زميلنا من الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تكلم عن العملية السياسية. ولذلك، إن جاز لي، أود أن أبدأ ببعض النقاط بشأن الحالة الأمنية.

إن ما قاله المبعوث الخاص عن عودة العنف المقلقة يثير قلقنا. ووردت تقارير صباح اليوم تفيد بأن السلطات السورية قد استخدمت البراميل المتفجرة في الهجمات في شمال حماة، وأعتقد أنها المرة الأولى التي تستخدم فيها هذه الأسلحة منذ أكثر من سبعة أشهر. وهذا الاستخدام العشوائي للأسلحة أمر غير مقبول، ولكن ما يثير القلق بشكل خاص هو أن ذلك يبدو كإشارة على أن النظام السوري ليس جادا في حماية الشعب السوري. ولذلك سيكون من الجيد أن نستمع إلى المبعوث الخاص حول ما إن كان يعتقد أن ذلك يشكك في الالتزام بالتسوية السياسية.

كما رأينا مؤخرا بعض المراسلات من السوريين إلى مجلس الأمن تزعم بأن هناك أنشطة من الجماعات الإرهابية المسلحة بدعم من "أجهزة استخبارات أجنبية". ويتعلق الأمر بهجمات بالأسلحة الكيميائية، وهناك المزيد من الادعاءات بتورط ذوي الخوذ البيضاء. لقد استبعدت بشكل قاطع بعض الأمور في هذه القاعة - ويؤسفني أن اضطر لذلك مرة أخرى - ولكن منظمة

ونحيط علما بجولة المحادثات التي اختتمت مؤخرا والتي عقدت الأسبوع الماضي في نور سلطان، حيث أعربت الجهات الضامنة لعملية أستانا عن التزامها بالنهوض بعملية سياسية يملك زمامها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة في إطار المبادئ التوجيهية للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). إننا نشيد بالتقدم المحرز، وإن كان غير كاف، صوب إطلاق اللجنة الدستورية وإطارها المرجعي. ويحدونا الأمل في أن تسفر المشاورات المقبلة، التي تيسرها الأمم المتحدة وستعقد في جنيف في موعد قريب في المستقبل، عن نتائج مرضية وتظهر تقدما ملموسا. ومن شأن ذلك أن يوفر الزخم المتجدد للعملية السياسية نحو تحقيق حل نهائي للنزاع السوري. ونحث الأطراف على ممارسة أكبر قدر ممكن من المرونة والتحلي بروح بناءة في تلك المشاورات. وندعوها إلى عدم غض الطرف عن ضرورة تخفيف معاناة المتضررين من سنوات الصراع وتوجيه مسارها نحو مستقبل جديد. وبالنسبة للجمهورية الدومينيكية، يكمن نجاح المشاورات في الاتفاق على لجنة دستورية شاملة تفضي إلى المشاركة الفعالة والهامة للمرأة بوصفها عنصرا فاعلا في تحقيق السلام والتقدم والرفاه للجميع.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ونحث على احترامه وتنفيذه على نحو كامل. وفي ذلك السياق، ندعو إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في التيسير والوساطة والتقارب بين الحكومة السورية والمعارضة، بهدف بناء الإرادة السياسية اللازمة لإطلاق اللجنة الدستورية وإطارها المرجعي. ويحدونا الأمل في أن تتمكن اللجنة من الاجتماع في موعد قريب كخطوة ملموسة نحو عملية سياسية متجددة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

وأود أن أعرب عن رغبتنا في أن نرى إحراز المزيد من التقدم الملموس فيما يتعلق بالإفراج عن المحتجزين، وهو عامل حاسم الأهمية في بناء الثقة والمصداقية في العملية السياسية من منظور شامل.

المبعوث الخاص لمدى التقدم الذي تحرزه السلطات السورية فيما يتعلق بالاستجابة لطلب المجلس الوارد في ذلك القرار.

إن الذي تحقق فيما يتعلق باللجنة الدستورية يعد خطوة جيدة إلى الأمام. فأي شئ يمكن أن يجمع الجهات الفاعلة الدولية في جنيف هو موضع ترحيب. ويمكنني أن أعد المبعوث الخاص بأننا سنقدم الدعم، وسنكون واقعيين في هذا الصدد. ولكن نود مرة أخرى، أن ندعو تلك الجهات التي لها تأثير على النظام السوري إلى أن تشجعه على المشاركة، بجدية وعلى نحو بناء في العملية السياسية، بما في ذلك من خلال تهيئة الظروف من أجل إيصال المساعدات الإنسانية.

وأود أن أتطلع إلى النقطة التي ترغب عندها السلطات السورية في إعادة إدماجها في المجتمع الدولي. فبدون هذا الإدماج، لن تكون سورية مستقرة أو كاملة الازدهار، وهذا هو أهم سبب للحاجة إلى عملية سياسية ذات مصداقية. ولكنني أود أن أذكر المجلس بأن المملكة المتحدة كانت واضحة، ولا تزال كذلك، فنحن لن ننظر في تقديم المساعدة في مجال التعمير في غياب تسوية سياسية موثوقة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): نظراً لأن هذه هي، في اعتقادي، آخر جلسة علنية لنا معاً، اسمحو لي أيضاً أن أهنئكم بجرارة، سيدي الرئيس - بل أنتم وفريقكم بأكملهم - على العمل الرائع للرئاسة الألمانية للمجلس خلال شهر نيسان/أبريل، وإن جاز لي أيضاً ذكر ذلك؛ ما جرى من التعاون الوثيق بصفة خاصة - بل وأقول غير المسبوق - الذي وحد بلدنا وراثستينا خلال الرئاسة المشتركة في آذار/مارس ونيسان/أبريل. وأشكركم جداً يا سيدي.

وأود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، غاير بيدرسن، على إحاطته الثاقبة بشأن الأعمال التي اضطلع بها لتنفيذ الأولويات الخمس التي قدمها إلى مجلس الأمن قبل شهرين (انظر S/PV.8475). وأود أن أؤكد له دعم فرنسا الكامل لمهمته، التي

الخوذ البيضاء هي إحدى المنظمات الإنسانية. إنها منظمة إنسانية خالصة. هم أشخاص شجعان للغاية. إنهم سوريون. وأنقذوا حتى الآن ١١٥ ٠٠٠ شخص. لذا فإننا نتطلع إلى امتثال السلطات السورية للالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والامتناع عن استخدامها.

وأود أن أقول شيئاً بإيجاز عن إدلب. فشأننا بشأن الآخرين، نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير المتكررة عن قصف النظام لمناطق في المنطقة المنزوعة السلاح، ونفهم أن أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شخص سُردوا منذ شباط/فبراير نتيجة لذلك. ونتطلع إلى روسيا وإيران - إلى جانب تركيا - الأطراف الضامنة لعملية أستانا، لضمان احترام وقف إطلاق النار المتفق عليه في سوتشي بشكل كامل والتوقف فوراً عن الإجراءات الراهنة. وأود أن أكون واضحة: لا نريد أن نرى احتراماً لوقف إطلاق النار فحسب، بل نريد أن نرى الدول الأعضاء التي تتمتع بنفوذ تستخدم ذلك النفوذ لضمان احترام وقف إطلاق النار.

وبالانتقال إلى العملية السياسية، أعتقد أن المبعوث الخاص قد بذل جهوداً طيبة للغاية، وأنا أشكره على تلك الجهود. ونعرب عن تأييدنا له إذ يواصل بذلها، وأعتقد أنه كان محقاً في قوله إنه يعمل على مجموعة كاملة من المسائل بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأود أن أشير إلى أن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أي قبل ٤٠ شهراً. فقبل ٤٠ شهراً، حدد القرار مهلة نهائية مدتها ستة أشهر. ويعني ذلك أنه قبل ٣٤ شهراً، كان من المقرر الانتهاء من وضع جدول زمني وإرساء عملية لصياغة دستور جديد. ولا يمكننا حقاً أن نسمح للسلطات السورية بإبطاء تلك العملية إلى أجل غير مسمى. ولذا، فإننا نؤيد بالتأكيد وبقوة، الجهد التي يقوم به المبعوث الخاص لتسوية هذه المسألة في الأشهر المقبلة. إن الفقرة ٤ من ذلك القرار تدعو إلى إنشاء حوكمة ذات مصداقية، تشمل الجميع، وغير طائفية. وإذا كان لي أن أسأل، فما هو تقييم

ودون عوائق، ولا سيما رفضه السماح بإيصال قافلة ثالثة إلى الركبان. وتدعو فرنسا روسيا إلى استخدام نفوذها لضمان منح الإذن للقافلة في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي من شأنه أن يشكل بادرة رمزية هامة قبل شهر رمضان.

ونود أيضا أن نشير إلى أن عودة اللاجئين تتطلب من النظام السوري التزامات قوية ومحددة ويمكن التحقق منها فيما يتعلق بأمن الأشخاص وإعادة الممتلكات والأراضي إلى مالكيها. إن المعلومات التي نتلقاها بشأن هذا الموضوع مروعة. والقيود على إمكانية الوصول إلى السكان الذين يسعون إلى العودة إلى ديارهم والتي يفرضها النظام على الأمم المتحدة، لا يمكن تبريرها. وهي برهان على أن النظام يرغب في إطلاق يده لمتابعة استراتيجيته القمعية دون عوائق، وأنه في واقع الأمر يعادي عودة اللاجئين إلى ديارهم. ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على توفير متابعة موضوعية بشأن ذلك الموضوع الأساسي. وتحذر فرنسا المجتمع الدولي من استغلال النظام ومؤيديه لمسألة اللاجئين، والذي يسعى رغم كل الأدلة، إلى قلب مسار عبء الإثبات.

وإذ أنتقل الآن إلى العملية السياسية، أود أن أشدد على الضرورة الملحة للمضي قدما على الرغم من الجمود وأساليب المماثلة. وباسم فرنسا، أود أن أرحب بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للتوصل إلى اتفاق بشأن حزمة دستورية من خلال العديد من الاتصالات مع الجهات الفاعلة السورية والدولية. وسندعم أي اتفاق بشأن اللجنة الدستورية الموثوقة والمتوازنة، من حيث تشكيلها أو لوائح التشغيل التي تنص عليها، على حد سواء. والأمر متروك للمبعوث الخاص - وحده - لكي يقول لنا متى يعتبر أنه تمت تلبية هذين الشرطين. إن هذا الاتفاق يبدو لنا قريب المنال.

بيد أن العملية السياسية لا يمكن أن تقتصر على اللجنة الدستورية وحدها. ومن هذا المنطلق، نؤيد أيضا جهود المبعوث الخاص الرامية إلى تنفيذ جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

نعرف جميعا مدى تعقيدها البالغ. وسأركز اليوم على نقطتين - الوضع على أرض الواقع والعملية السياسية.

ولجميع أولئك الذين يدعون أن الحرب في سورية قد انتهت، أود أن أذكركم بالواقع المظلم للحالة في ذلك البلد. فالتهديدات الإرهابية لا تزال موجودة، سواء من داعش أو هيئة تحرير الشام. ولا تزال الحالة الإنسانية حرجة. والحالة على الخطوط الأمامية متقلبة جدا. وفي هذا السياق، فإن الأمر الملح، في رأينا، هو ضمان وقف حقيقي لإطلاق النار في جميع الأراضي السورية. إن وقف إطلاق النار أمر ضروري حتى نتتمكن من إنقاذ الأرواح وتركيز جهودنا على الأولويتين اللتين لا يمكن فصلهما عن بعضهما - مكافحة الإرهاب، والبحث بنشاط عن حل سياسي.

بيد أنني أود أن أسلط الضوء بشكل خاص على خطورة الحالة في المنطقة الشمالية الغربية. إن تكثيف ضربات النظام في الأيام الأخيرة مقلق للغاية. كما أن وجود آلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب في المنطقة، ومخاطر الكوارث الإنسانية مصدر قلق عميق لنا جميعا. وفي هذا السياق الصعب بصفة خاصة، تدعو فرنسا روسيا على وجه التحديد إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب وممارسة الضغط على النظام لوقف ضرباته.

وبالمثل، فإننا جميعا ندرك الجهود الكبيرة التي لا يزال يتعين القيام بها في الشمال الشرقي لضمان هزيمة داعش الكاملة والنهائية. وفي هذا الصدد، نرحب باستمرار وجود الولايات المتحدة. ويجب تفادي أي هجوم عسكري على المنطقة بأي ثمن.

وفي جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام، نتلقى معلومات تثير الجزع بشكل خاص. فالنظام السوري يواصل سياسته القمعية. وندين العراقيين التي يفرضها النظام لمنع وصول المساعدات الإنسانية الآمن والمستمر

وتتطلب العملية السياسية ذات المصدقية ثلاثة عناصر تكميلية على وجه الخصوص - وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وهو ما ناقشته للتو؛ وتدابير بناء الثقة لتهيئة بيئة محايدة وآمنة؛ وإجراء انتخابات حرة وشفافة. ومن الأهمية بمكان للمبعوث الخاص أن يواصل أخذ زمام المبادرة بشأن كل تلك العناصر. وأود بصفة خاصة أن أشدد على ضرورة تنفيذ تدابير بناء

الثقة، بما في ذلك التدابير الانفرادية، مثل التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى إحراز تقدم بشأن السجناء والمفقودين، والتجنيد الإجباري وإصلاح قوانين الملكية. ومرة أخرى يؤكد الإفراج الثالث عن السجناء تحت إشراف فريق أستانا ضرورة تجاوز المعاملة بالمثل بشكل صارم والتي يفرضها النظام، والانتقال إلى مستوى جديد تحت رعاية الأمم المتحدة. ونرحب بالأولوية التي يوليها المبعوث الخاص لهذه المسألة.

والسيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي الجلسة المفتوحة الأخيرة التي تعقد تحت رئاستكم، يا سيادة الرئيس، نود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا وتقديرنا على الطريقة الرائعة التي ترأستم بها، سيدي، عملنا خلال شهر نيسان/أبريل. ونحن ممتنون أيضا لعقد هذه الجلسة، ونعرب عن شكرنا للسيد بيدرسن على إخطائه المهمة. نتمنى له كل التوفيق في إيجاد حل سياسي في سورية.

ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نواصل ممارسة الضغط على النظام السوري لتشجيعه على الانخراط حقا في عملية سياسية ذات مصداقية. وهذه في المقام الأول مسؤولية الجهات الراعية لدمشق. وفرنسا من جانبها، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، ستواصل فرض جزاءات على النظام وستفرض تمويل تعميم البلد أو تطبيع العلاقات مع دمشق إلى أن يتم إحراز تقدم موثوق ولا رجعة فيه نحو إيجاد حل سياسي، فهو وحده الذي سيضع حدا للمأساة السورية.

نود أن نبدأ كلمتنا بالترحيب بالتطورات التي وصفها المبعوث الخاص بشأن إمكانية إنشاء لجنة دستورية يمكن أن يعترف الشعب السوري والمجتمع الدولي بأنها مشروعة ومتوازنة ومتسقة مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ونلاحظ الشعور بالاستعجال في إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة، لأن المزيد من التأخير سيكون له أثر سلبي جدا على تلك العملية من حيث مصداقيتها وشرعيتها، وخاصة لأن اليوم يصادف مرور ١٥ شهرا على اجتماع سوتشي.

في هذه القاعة، أعربت مع خبيرة علم الإنسان الاجتماعي، لايتيشيا أتلايني ديو، عن التوجس من أن تجسد المأساة السورية انخيار الأمم المتحدة وكل ما تمثله (انظر (S/PV.8434). أنا ما زلت اعتقد ذلك. بعد كل تلك السنوات من إخفاقات مجلس الأمن في سورية، سنسجل فشلا أخلاقيا وسياسيا جسيما آخر إذا ما طوينا تلك الصفحة اليوم، والتجهد أنظارنا نحو مكان آخر بدافع من التعب أو الجبن. أولا، لأنه سيكون خطأ كبيرا في الحكم أن نظن بأن المأساة السورية أصبحت

نشدد على أهمية ضمان أن تكون اللجنة تمثيلية وأن تشمل جميع قطاعات المجتمع السوري، وخاصة المرأة السورية، وأن تزود بالبيانات شفافة وديمقراطية لعملها وصنع القرار فيها. ونود أن نعرب عن تأييدنا الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام في جهوده الرامية إلى التحرك في هذا الاتجاه. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن من الضروري أن يواصل الطرفان العمل على اتخاذ تدابير تعزز التفاهم، من قبيل الإفراج عن المحتجزين، وتحديد

الناس مشردين. ويجب أن يظل المواطنون السوريون في صميم اهتماماتنا. وفي السياق الحالي، من الصعب وصف التطورات بأنها إيجابية، ولكن من واجبنا أن نُبقي جذوة الأمل متقدة، لأن من واجب المجلس أن يعمل يداً واحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي. ونشجع المبعوث الخاص على تنفيذ أهدافه الخمسة.

نحن ندعم المبعوث الخاص في متابعة أعماله المحددة من أجل مصلحة المحتجزين والمختطفين والأشخاص المفقودين. ونخطط علماً بعملية تبادل الأسرى الأخيرة لـ ١٨ أسيراً، ولكن لا يزال أماننا شوطاً طويلاً يتعين علينا أن نقطعه. ولا يزال يتعين إحراز الكثير من التقدم في هذا المجال، وفقاً للقانون الإنساني الدولي. إذ أن آلافاً مؤلفة من السوريين ينتظرون إشارة الحياة من أحبائهم. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تسخير ما لديها من نفوذ على أطراف النزاع لتشجيع على الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً. وأود أن أسأل المبعوث الخاص عن الأفاق التي يراها للتحرك إلى ما هو أبعد من هذا التبادل المتمثل في الإفراج عن محتجز لدى طرف مقابل الإفراج عن محتجز لدى الطرف الآخر، وهو تبادل لا يزال قائماً حتى الآن للتمكن من توسيع نطاق عملية تبادل الأسرى.

تدعو بلجيكا إلى التثام لجنة دستورية، في أقرب وقت ممكن، كخطوة أولى نحو الدخول في حوار أعمق ومفاوضات حقيقية بشأن تنفيذ بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تحت رعاية الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يمكن للأمم المتحدة أن تضيف الشرعية على الدستور إلا إذا استوفى المعايير اللازمة للمصداقية والتوازن والشمولية. وعلاوة على ذلك، فإن إجراءات وأساليب العمل ليست مجرد تفاصيل تقنية، بل يجب أيضاً أن تكون جزءاً لا يتجزأ من كل اتفاق. وينبغي للأطراف أن تعمل بحمة وبشكل بناء من أجل التوصل إلى حل؛ ولا بد من التوصل إلى اتفاق ناجح يكرس التزاما

هوية الأشخاص المفقودين، وإعادة رفات الموتى، كما ذكر أيضاً السيد بيدرسن.

إن الحالة الخطيرة التي يواجهها الملايين من اللاجئين والمشردين داخلياً، تشكل تحدياً خطيراً آخر والتصدي له لا يتطلب فقط توفر الموارد المالية، بل الأهم من ذلك لا بد من توفر الإرادة السياسية لضمان عودة آمنة وكرامة في ظل معايير مقبولة دولياً.

اختتم بياني بالتشديد على أهمية بقاء المجلس متنبهاً للتطورات على أرض الواقع بغية ضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار في أدلب، الذي تم التوسط فيه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ومؤخراً أكده مجدداً الاتحاد الروسي وتركيا. إن آفاق نجاح أي جهد في تحقيق سلام مستدام في سورية، مثل الجهود التي تقوم بها اللجنة الدستورية، تعتمد إلى حد كبير على منع أدلب من أن تصبح مسرحاً لمزيد من العنف ومأساة إنسانية أخرى.

السيد بيكستين دي بويتسويرف (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته والتزامه.

إن الحالة في الميدان في سورية لا تزال تبعث على القلق، ونحن قلقون بشكل خاص إزاء تصعيد العنف في أدلب. ونهيب بجميع الأطراف، ولا سيما الدول الضامنة لاتفاقات آستانا، تعزيز التزامها بالاتفاق الموقع في أيلول/سبتمبر. وإن أي هجوم عسكري سيؤدي إلى أزمة إنسانية تترتب عليها عواقب وخيمة، ليس فقط بالنسبة لسكان أدلب الثلاثة ملايين نسمة، بل أيضاً بالنسبة للمنطقة الإقليمية برمتها. ونحضر على تنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سورية.

بعد ثماني سنوات من الصراع، لا يزال الملايين من الناس بحاجة إلى المساعدة الإنسانية ولا يزال الملايين من

والتفاهات. ويتعين على المجتمع الدولي القيام بدوره من خلال ضمانه دائما تقديم دعمه للنهوض بالعملية السياسية في سورية وإيجاد السبل الكفيلة بإيجاد أرضية مشتركة بين جميع الأطراف المعنية.

إن بناء الثقة أمرٌ أساسيٌّ. ومن الواضح أن عدم الثقة والريبة لن يسفرا عن أي شيء. ويؤيد وفد بلدي إنشاء لجنة دستورية شاملة للجميع وذات مصداقية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري على أساس احترام سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد على وجه الخصوص بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص في بناء الثقة لدى جميع الأطراف من أجل النهوض بالعملية. ويجب أن يُنفذ السوريون عملية التسوية السياسية برمتها ولا يمكن فرضها من الخارج. ولا سبيل إلى استعادة السلام في سورية إلا من خلال حل سياسي.

ثانياً، بشأن سبل المضي قدماً، يرى وفد بلدي أن المجتمع الدولي بحاجة إلى زيادة الاستثمار في الحفاظ على وقف إطلاق النار، وفي وضع خارطة طريق ملموسة لحل النزاع السوري بصورة شاملة ومقبولة لدى الجميع. وتحتاج الحالة في إدلب إلى اهتمامنا البالغ. وعلى المجلس أن يواصل دعوة جميع أطراف النزاع السوري إلى الامتثال لاتفاقات وقف إطلاق النار ومنع وقوع المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين. ويجب علينا منع التصعيد العسكري في سورية، الأمر الذي من شأنه أن يخل بإحراز أي تقدم على الجبهة السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة عودة اللاجئين الآمنة والطوعية والكرامة، بما في ذلك إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع في سورية، تتطلب مناقشات جديّة إذا أردنا تحقيق الاستقرار والسلام الحقيقي.

وأعتقد أن من الإنصاف القول أنه بعد سنوات عديدة، هناك الآن بصيص من الأمل في تحقيق حل سياسي شامل

حقيقياً من جانب جميع الأطراف. ونحن ندعم المبعوث الخاص في تبادلاته المنتظمة مع أطراف النزاع لتعميق الحوار وبناء الثقة. في الختام، تستحق سورية ومواطنوها مستقبلاً سلمياً وشاملاً. والسبيل إلى السلام الدائم يسير من خلال المصالحة والعدالة. ولن يتمكن اللاجئون من العودة إلى ديارهم إلا عندما تتحقق الظروف المواتية للعودة الآمنة والكرامة والطوعية والمستنيرة. ولن تكون بلجيكا مستعدة لدعم عملية إعادة بناء البلد إلا عندما يصبح التحول السياسي والكامل والحقيقي والشامل للجميع جارياً بشكل راسخ.

السيد شهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته الشاملة جداً. ويقدر وفد بلدي الجهود التي يبذلها في الحوار مع جميع الأطراف المعنية في تيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية.

ونخطط علماً مع التقدير بالاجتماع الذي عقد بين مجموعة الدول الضامنة لمسار أستانا والمبعوث الخاص بيدرسن في نور سلطان في الأسبوع الماضي. وما برحت إندونيسيا تؤيد جميع الجهود الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية، من خلال المفاوضات والوسائل السلمية، في إطار عملية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجدو إندونيسيا وطيد الأمل في أن يستمر الحوار فيما بين جميع الجهات المعنية، بغية الإسهام في إيجاد حل مستدام وموثوق للنزاع السوري. ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على نقطتين وجهتين.

أولاً، فيما يتعلق باللجنة الدستورية، ترى إندونيسيا أن الحوارات الجارية هي في الواقع واعدة. ونتشاطر الرأي القائل أن إنشاء لجنة دستورية سيفتح الطريق أمام التوصل إلى تسوية سياسية دائمة في سورية. ومع ذلك، فإننا جميعاً في هذه القاعة ندرك أيضاً تمام الإدراك أن ذلك ليس مهمة سهلة، إذ ينطوي الأمر على مختلف الجهات الفاعلة، مع اختلاف الآراء والمصالح

من الحكومة السورية والأطراف الأخرى من أجل الشروع في عملية سياسية مستدامة وفعالة. وينبغي للمجتمع الدولي دعم الوساطة التي يقوم بها المبعوث الخاص، وتأييد عملية أستانا في مواصلة الاضطلاع بدورها، والمساعدة على تعزيز أوجه التآزر بين العديد من الجهود الدبلوماسية. وينبغي أن يظل أعضاء المجلس متحدين وأن يتكلموا بصوت واحد في إطار الجهود الرامية إلى تهيئة المناخ والظروف المؤدية إلى التوصل إلى حل سياسي للمسألة السورية.

ثانياً، يجب أن يتصرف المجتمع الدولي بحزم لمكافحة القوى الإرهابية في سورية، وتهيئة الظروف الآمنة للعملية السياسية. إن الإرهاب يهدد أمن سورية واستقرارها. ولذلك تمثل مكافحة الإرهاب جانباً مهماً من تسوية المسألة السورية. إذ تواجه كل من المنطقتين الشمالية الغربية والشمالية الشرقية من سورية تحديات خطيرة في مجال مكافحة الإرهاب، مع تحصن جماعات إرهابية في إدلب، وتنقل بعض المقاتلين الإرهابيين بحرية. وتماشياً مع الاتجاهات الجديدة وخصائص مشهد مكافحة الإرهاب في بعض المناطق، ينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التنسيق والتعاون وتوحيد المعايير في مكافحة جميع المنظمات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن، وتوطيد الإنجازات التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب، ومواصلة تحسين البيئة الأمنية في سورية.

ثالثاً، يجب على الأطراف السورية أن تولي الأولوية لمستقبل البلد والمصالح الأساسية للشعب، وأن تقبل بالحلول التوفيقية فيما بينها، وأن تواصل تسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع ويدعم الأطراف السورية على بناء الثقة المتبادلة عن طريق التبادل الأسرى من بين تدابير الأخرى، ومواصلة تعزيز المصالحة الوطنية. إن المفاوضات السياسية هي السبيل الواقعي الوحيد لحل المسألة السورية بشكل دائم. يجب على سورية أن تسعى لإيجاد حل مقبول لجميع الأطراف من خلال عملية سياسية شاملة للجميع

للنزاع. يلزم إيجاد حلول توفيقية ولن تفضي حالات التأخير إلا إلى مزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح.

وإندونيسيا مستعدة لتأييد ولاية المبعوث الخاص والإسهام بصورة بناءة في عملية تحقيق السلام المستدام في سورية.

السيد ما جاو تشو (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. وأعرب أيضاً عن التقدير لتشاوره النشط ولما يقوم به من أنشطة وساطة مكثفة منذ توليه المنصب.

لقد دخل النزاع السوري عامه التاسع، وأدى إلى معاناة البلد بأكمله معاناة لم يسبق لها مثيل. ويتعاطف الجانب الصيني بقوة مع الشعب السوري في هذه المعاناة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تكثيف جهوده الرامية إلى تعزيز العملية السياسية في سورية، والسعي إلى تحقيق السلام في أقرب وقت ممكن، ومساعدة الشعب السوري على العودة إلى بلدهم واستئناف إعادة بناء حياتهم في سلام. ويجري المبعوث الخاص منذ بعض الوقت اتصالاً وثيقاً مع مختلف الأطراف السورية بشأن تشكيل اللجنة الدستورية. فقبل بضعة أيام، عُقدت بنجاح الجولة الثانية عشرة من حوار أستانا في مدينة أستانا، التي تسمى الآن نور سلطان. وأصدرت روسيا وتركيا وإيران بياناً مشتركاً للإعراب عن عزمها على الإسراع بإنشاء اللجنة الدستورية. وتقدر الصين الجهود النشطة التي تبذلها الأمم المتحدة والأطراف المعنية للعمل على التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. وهي تؤيد تلك الجهود.

وفيما يتعلق بالمرحلة المقبلة، أود أن أؤكد على المتطلبات التالية. أولاً، يجب أن نواصل تعزيز دور الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة والمضي قدماً في عملية التسوية السياسية. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التنسيق مع الحكومة السورية والضغط من أجل التعجيل بتشكيل لجنة دستورية تمثيلية مقبولة لدى الجميع بتحقيق التوازن بين الشواغل المشروعة لكل

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد أن الحل الوحيد المستدام للحالة يظل هو التوصل إلى حل سياسي من خلال عملية شاملة مملوكة لسورية وبقيادتها.

ومن أجل تحقيق ذلك، يجب إنشاء اللجنة الدستورية بدون تأخير. ونرحب بجهود المبعوث الخاص لاستكمال تشكيل لجنة موثوقة ومتوازنة بعد صياغة نظامها الداخلي. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا أيضا جميع الأطراف إلى الاستمرار في التزامها بضمان تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في اللجنة، لأنه من الثابت أن المرأة تقدم منظورا فريدا فيما يخص مسائل السلام والمصالحة لا يمكن ولا ينبغي تجاهله.

لقد أحاط وفد بلدي علما بالاجتماع الأخير لضماني اتفاق أستانا في نور سلطان والتزامهم بالعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة تمثيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يتضمن جميع الأحكام اللازمة لضمان التوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق في سورية. ونأمل أن تساعد هذه المناقشات في تحقيق الأهداف التي حددها المبعوث الخاص لتحقيق تسوية سياسية في سورية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأطراف قد استفادت من الحالة في سورية لتعزيز مصالحها الخاصة والمطالبة بالأراضي المحتلة بشكل غير قانوني. ولا يمكن السماح بذلك، ويجب على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بوجه خاص، القيام بمسؤولياتهما وإدانة هذه الأعمال.

في الختام، أود التأكيد على أنه يجب على المجتمع الدولي دعم التوصل إلى حل سياسي للوضع في سورية بشكل عاجل، وكذلك دعم الأمم المتحدة والمبعوث الخاص بيدرسن باعتباره القناة الرئيسية للمفاوضات والوساطة.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإنكليزية):
نشكر المبعوث الخاص السيد بيدرسن على إحاطته

تقوم على أساس مبدأ ملكية سورية وبقيادة سورية وروح القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي نهاية المطاف، يجب أن يقرر مستقبل سورية الشعب السوري نفسه. ويجب التمسك بسيادة سورية واستقلالها ووحدها وسلامة أراضيها في المضي قدما بالتسوية السياسية. تقف الصين على أهبة الاستعداد لتعزيز اتصالها وتنسيقها مع الأطراف المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة، والمضي قدما بصورة مشتركة بالعملية السياسية السورية، وتحسين الحالة الإنسانية بفعالية في سورية، ودعم الحكومة السورية في تنفيذ عمليات عودة اللاجئين وإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي.

السيدة غولاب (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):
اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على الطريقة المقتدرة والعادلة التي ترأستم بها مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته اليوم وعلى العمل الذي قام به هو وفريقه من أجل إنهاء الأزمة في سورية والتوصل إلى حل سياسي طويل الأجل ومستدام في البلد.

ترحب جنوب أفريقيا باستمرار التعاون بين المبعوث الخاص بيدرسن والحكومة السورية والجماعات المعارضة في السعي إلى أن تحقيق هدف المجتمع الدولي الرامي إلى إقامة حوكمة موثوقة وشاملة للجميع وغير طائفية، وإنشاء عملية صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

إن هذا التعاون مهم لضمان أن يستفيد أي اتفاق سياسي يتم التوصل إليه بين الأطراف من مواقف الجميع وآرائهم، وأن يجسد إرادة الشعب السوري.

السورية، على اتخاذ التدابير اللازمة، وإعطاء الأولوية لتعاونها مع المبعوث الخاص والإسراع بنشاط في تنويع العملية بالنجاح.

وفي السياق نفسه، سيكون من الأفضل اتخاذ تدابير لزيادة تعزيز عملية أستانا، مع إدراج دول إضافية بصفة مراقب. ونتشاطر الرأي القائل بأن مشاركة دول إضافية في عملية التفاوض هذه ستجعل الحلول التي تم التوصل إليها في جولات المشاورات أكثر قوة على المستوى الدولي.

وأود أن أحتتم بياني بتشجيع المبعوث الخاص مرة أخرى على مواصلة استكشاف جميع الفرص الممكنة للتغلب على العقبات التي تقف في طريق تشكيل اللجنة، وتكرار التزام حكومتي الراسخ بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيدة فرونييتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): إسمحوا لي أن أشكر المبعوث الخاص غاير بيدرسن على إحاطته الشاملة والمتبصرة. وأود أيضا أن أؤكد له دعمنا الكامل.

كما سمعنا الأسبوع الماضي من ممثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (انظر S/PV.8515)، فإن الحالة الإنسانية في سورية تبعث على القلق بشكل خاص. واسمحوا لي أن أؤكد أن أعمالنا الرامية إلى حماية السكان وتوفير استجابة جماعية للتحديات الإنسانية ينبغي أن تكون ذات أولوية قصوى. ويجب أن نمنع أي أعمال قتالية عسكرية من إحداث عواقب إنسانية وخيمة. وهذا شرط لا غنى عنه للتوصل إلى اتفاق سلام دائم.

إن المطالبة بالمساءلة عن جرائم الحرب لا يمكن أن تسقط المسؤولية المتزامنة عن حماية المدنيين. وفي هذا السياق، يجب على جميع أطراف النزاع، الامتناع عن أعمال الاعتقال التعسفي واحتجاز الرهائن والاختفاء القسري وإدانتها.

ويجب أن نكون حازمين في تنفيذ تدابير فعالة لمنع الإرهاب ومكافحته. وفي هذا الصدد، نود تشجيع الأطراف المعنية على

الأخيرة بشأن العمل الذي أجره منذ آخر تقرير قدمه إلى المجلس (انظر S/PV.8475).

إننا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله في سورية. وبينما نبحث عن طريقة لإنهاء ونشاط الجماعات الإرهابية في إدلب بناءً على الاتفاقات الروسية التركية وبعد هزيمة القوات الإرهابية الرئيسية، من الضروري التركيز على تحقيق استقرار الحالة بصورة كاملة في الميدان، وتعزيز التوصل إلى حل سياسي وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). لذلك، يجب أن نظل مصممين تماماً على تكثيف الجهود لتشكيل اللجنة الدستورية لإعطاء زخم حقيقي للعملية السياسية الهادفة إلى إنهاء سنوات الحرب الثماني في سورية.

ونرحب باللقاءات التي عقدها مؤخراً المبعوث الخاص في دمشق وجنيف، وفي إطار عملية أستانا، لمناقشة تشكيل وإطلاق عمل اللجنة الدستورية. ونذكر أن الجولات الثنائية والثلاثية للمحادثات التي عقدت يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل في نور سلطان ركزت بشكل أساسي على ضمان إحراز التقدم في جهود الأطراف لإعادة تنشيط العملية السياسية، والحاجة إلى الإصلاح الدستوري وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبشأن إعادة تأكيد جنيف كمكان للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع في سورية، على النحو المتفق عليه في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في سوتشي.

وفي السياق الحالي، يجب أن نكون موضوعيين ونعترف بأنه لم يعد هناك مجال للاحتتمالات أو التوقعات، وبأنه يجب تشكيل اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن.

ولن تبدأ العملية السياسية في سورية إلا بعد تشكيل اللجنة الدستورية، وكما ذكرنا مؤخراً، ندرك تماماً أنه لا يزال من الصعب تحديد مواعيد محددة لتشكيل اللجنة وإطلاق عملها. ولهذا السبب، فإننا نحث الأطراف مرة أخرى، لا سيما السلطات

وستؤدي تلك الجولة الثانية عشرة من المفاوضات وعملية أستانا وسائر مبادرات السلام إلى وضع إطار للمشاورات يمكن فيه لجميع أطراف الأزمة السورية أن تتفق على المسائل المتصلة باستئناف العملية السياسية، ومكافحة الإرهاب وعودة اللاجئين والبدء في إعادة الإعمار الوطني بعد انتهاء الأزمة.

وقد رحبت كوت ديفوار بالبيان المشترك الذي صدر عقب المحادثات، الذي يشدد على أهمية الإسراع بتفعيل اللجنة الدستورية، وقد أكد استعداد المشاركين لدعم جهود المبعوث الخاص. ويعتقد وفد بلدي أيضاً أن المبادرات الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية لإنهاء الأزمة يجب أن تُدعم بتدابير لبناء الثقة فيما بين أطراف النزاع. ولذلك، فإننا نرحب بالخطوات التي اتخذت للإفراج عن المحتجزين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ثم في شباط/فبراير ونيسان/أبريل. ونحث الفريق العامل والأطراف السورية، في ذلك الصدد، على مواصلة التعاون مع البلدان النامية بغية تعزيز مناخ للثقة.

وعلى الرغم من أن عملية أستانا ومبادرات السلام التي تقودها الأمم المتحدة قد مكنتنا من إحياء الأمل في تحقيق السلام الدائم في سورية، لا يزال وفد بلدي، يشعر بالقلق إزاء الأثر السلبي لاستئناف أعمال القتال في مناطق التهدئة في شمال سورية، ولا سيما في محافظات حماة وإدلب وحلب واللاذقية. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء التداعيات الخطيرة لاستئناف القتال في خضم الحالة الإنسانية المثيرة للقلق بالفعل في المنطقة، حيث أبلغ عن أن تصاعد الأعمال العدائية منذ شباط/فبراير خلف أكثر من ٢٠٠ قتيل وشرد ١٢٠ ٠٠٠ شخص آخرين، وفقاً للأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجدداً على النداء الذي وجهناه إلى الجهات الفاعلة في الأزمة السورية

بذل الجهود لضمان تجنب التصعيد العسكري بأي ثمن، لا سيما في شمال شرق سورية، حيث يمكن أن يؤدي بسهولة إلى عودة ظهور تنظيم داعش.

وأود التأكيد على أن التوصل إلى اتفاق سياسي إطاري داخل سورية هو السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام الدائم، تمشياً مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

ونأمل أن تساعد الجهود المنسقة التي يبذلها الاتحاد الروسي وتركيا، بناءً على اتفاقهما بشأن منطقة التصعيد في إدلب، على استقرار الحالة المتوترة في تلك المنطقة. ونطلب منهما متابعة التزامهما وحماية المدنيين على سبيل الأولوية.

ونتطلع إلى إنشاء اللجنة الدستورية. وسمحوا لي أن أشدد على أن نجاح هذا المشروع يتطلب المشاركة الكاملة والبناءة لجميع أطراف النزاع. ولا يمكن أن ينجح إلا عندما تشارك السلطات السورية في المفاوضات بحسن نية وبدون شروط مسبقة.

وفي الختام، أود أن أكرر موقف الاتحاد الأوروبي المشترك بشأن إعادة إعمار سورية، ونحن نؤيد بالكامل العودة الآمنة للاجئين السوريين.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يشكر وفد بلدي السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته المفصلة عن العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية.

إن كوت ديفوار، التي تلتزم التزاماً عميقاً بالحوار باعتباره أفضل طريقة لحل النزاعات، مستعدة لدعم أي مبادرة تهدف إلى الجمع بين أطراف النزاع من أجل استعادة السلام والاستقرار وتهيئة الظروف المؤدية إلى تحقيق الرخاء المشترك.

لذلك، يرحب بلدي بعقد محادثات السلام في نور السلطان، عاصمة كازاخستان في ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل، بشأن العملية السياسية الرامية إلى الخروج من الأزمة.

ودعم سياسي، ونحن بحاجة إلى ذلك وإلى لجنة دستورية متوازنة وشاملة. وأود أن أؤكد وأكرر ما قاله فيما يتعلق بضمان أن تشمل ٣٠ في المائة على الأقل من النساء. وكما أوضح غيري من الزملاء، فإن ألمانيا لن تنظر في إمكانية تقديم الدعم لإعادة البناء إلا عندما تجرى عملية سياسية صادقة وموثوقة وشاملة.

وأود أن أسلط الضوء على أحد الجوانب التي تم تجاهلها إلى حد ما، التي تخص السجناء والجرائم المرتكبة. فالنظام يواصل القبض على الأشخاص في المنطقة الجنوبية الغربية، على سبيل المثال، وما تزال سجون الأسد مملوءة، مع الاستمرار في سجن ١٠.٠٠٠ شخص بأوهى التهم. نحن لا نعرف الأرقام لأنه لم يتح للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر حتى الآن إمكانية الوصول إلى تلك السجون. وأود أن أحث ممثل الاتحاد الروسي على الضغط على نظام الأسد لإتاحة إمكانية الوصول إلى جميع الموجودين في مرافق الاحتجاز، ولا سيما تلك التي تسيطر عليها وكالات الاستخبارات. وقد قلت من قبل أن الجرائم والفظائع التي لا توصف التي ارتكبتها جميع الأطراف خلال النزاع السوري، ما زالت مُشكلة. وهناك روايات مروعة عن جرائم القتل العمد والتعذيب وجرائم العنف الجنسي ضد الأطفال يجب التحقيق فيها وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وعلى الرغم من أن التأكد من حدوث ذلك، بطبيعة الحال، هدف في حد ذاته، فإن المساءلة أيضا شرط مسبق للتنمية السلمية والسلام المستدام. وثمة حاجة إليها في تحقيق العدالة للضحايا، بل إنها كذلك ضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية، التي بدونها لا يمكن إحلال السلام في سورية. وفيما يتعلق بالمساءلة والإفلات من العقاب، أود أن أسلط الضوء على أهمية الاستفادة من الآلية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق مع ومحكمة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، الأمر الذي نؤيده. إننا ممتنون

لوقف الأعمال العدائية فورا والعمل على تهيئة الظروف اللازمة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين من النزاع.

وختاما، تؤكد كوت ديفوار دعمها المستمر للمبعوث الخاص للأمين العام وتشجعه على مواصلة جهوده للوساطة بين الأطراف السورية. كما نحث الأطراف المتحاربة على تحديد مسار الحوار على سبيل الأولوية، وعلى الامتثال للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يحدد خارطة طريق للعملية السياسية في سورية. وأخيرا، أود أن أشرك الآخرين في الإشادة بكم، سيدي الرئيس، على جودة رئاسة ألمانيا للمجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

أنا كذلك أعرب عن دعمنا الكامل للمبعوث الخاص غاير بيدرسن. ونرحب بأولوياته الخمس ونأمل في أن يتمكن من إبلاغنا بنتائج ملموسة عندما يدلي بإحاطته المقبلة. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء تصاعد العنف، الذي يتنافى مع ما قاله، لا سيما في الشمال الغربي. وفيما يتعلق بتعليقات ممثلة المملكة المتحدة على ما حدث مؤخرا من إسقاط للبراميل المتفجرة، ربما يمكننا أن تلقي بعض الضوء على التقارير التي أشارت إليها. وكذلك نؤيد جهود السيد بيدرسن فيما يتعلق بالمحتجزين. فهي تمثل بعض التقدم، ولكننا بحاجة إلى رؤية أعداد أكبر بكثير. كما نريد أن نرى قدرا أكبر من عمليات تبادل الإفراج.

وفيما يتعلق باللاجئين وجميع مخيمات اللاجئين، فلست بحاجة إلى تكرار ما قلناه في جلستنا الأخيرة (انظر S/PV.8515)، حيث ركزنا على المسائل الإنسانية. وفيما يتعلق بركبان والمخيمات الأخرى، فإن عودة اللاجئين لا يمكن أن تتم إلا عندما تكون عودة آمنة وواضحة المعالم وطوعية وكريمة. ويعمل السيد بيدرسن على التوصل إلى تسوية سياسية ذات مصداقية

وهي ترد بقصص أهداف مختلفة في محافظة إدلب. وكما قلت في إحاطتي الإعلامية، فإن ذلك أدى إلى زيادة الحسائر بين المدنيين وإلى المزيد من التشريد.

ومع ذلك، أعتقد أنه من المهم أيضا أن نذكر أنفسنا بأن الحالة غدت أكثر استقرارا نسبيا في أعقاب وقف إطلاق النار المتفق عليه من خلال تركيا وروسيا. وكما قلت في إحاطتي الإعلامية، نشجع تركيا وروسيا على مواصلة الحفاظ على وقف إطلاق النار وزيادة الدوريات في المنطقة، الأمر الذي نعتبره أساسيا. وكما أكدت في إحاطتي للمجلس أن جميع أنشطة مكافحة الإرهاب يجب أن تحترم القانون الدولي الإنساني، وأود أن أكرر ذلك مرة أخرى.

وبالنسبة للجنة الدستورية، أود التأكيد على أنني أعتقد أننا نحزز تقدما. وكما قلت، هذه صفقة. هي مناقشة للأسماء والنظام الداخلي. وكما حاولت أن أوضح في إحاطتي، فقد حققنا ما أعتقد أنه تقدم ملموس بشأن النظام الداخلي، وبنبغي أن يكون من الممكن التوصل إلى نوع من الاتفاق في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالأسماء، لا يزال هناك بعض العمل الذي يتعين القيام به، ولكن ما حققناه جيد أيضا، على ما أعتقد. وكما قلت، فقد اتفقنا على وجوب استبدال ستة أسماء. وناقش حاليا كيف يمكننا تحديد نسق يمكن أن يكون مقبولا لجميع الأطراف في الحكومة والمعارضة لكي يتسنى لنا المضي قدما في هذا الشأن. لقد أكدت منذ اليوم الأول أنني أعتقد أنه يمكن أن تكون اللجنة الدستورية بمثابة فاتح أبواب للعملية السياسية. وهذا، في حد ذاته، لن يعني الكثير ما لم تكن هناك إرادة سياسية لاستخدام فاتح الأبواب هذا، وبالطبع، ينبغي أن تكون تلك بداية لعملية. ونحن بحاجة إلى دعم المجلس لمواصلة ذلك العمل. وبالاستماع إلى الجميع اليوم، أثق أنني سأحظى بهذا الدعم.

جدا لالتزام الأمين العام بإدراج وسائل كافية في ميزانيته المقترحة للآلية لتكون قادرة على القيام بعملها، وهو كما قلت أساسي لتحقيق السلام المستدام في سورية.

وأود كذلك أن أشارك الآخرين في سؤال السيد بيدرسن عن اللجنة الدستورية، التي أعتقد أنها أساسية. فلا أدري إن كان يستطيع قول المزيد في هذه المرحلة فيما يتعلق بالأسماء الستة أو السبعة التي ما زالت موضع نزاع. وأود أن أسأله إن كان يمكنه التعليق بمزيد من التفصيل على الحد الزمني المأدون به للنظام الداخلي للجنة الدستورية. وفيما يتعلق بالنقطة التي سلطت الضوء عليها، ربما يمكنه كذلك أن يقول شيئا من وجهة نظره بشأن أهمية المساواة للمصالحة والتنمية السلمية في سورية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن للرد على التعليقات والأسئلة التي طرحت خلال مناقشتنا.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم الثابت لبعثتي وللعمل الذي أحاول وفريقي الاضطلاع به في بناء سورية جديدة. وكما قلت، من الواضح أن تلك العملية يجب أن تكون بقيادة سورية ومملوكة للسوريين، غير أننا نحتاج كذلك إلى دعم دولي قوي من أجل المضي قدما. ويشجعني ما سمعته هنا اليوم. إنني، بطبيعة الحال، أبحث عما يوحدنا لا عما يسلط الضوء على الخلافات بين أعضاء المجلس.

لقد وجهت إلي العديد من الأسئلة. وأود أن أبدأ بالتشديد على أنني أعتقد أننا جميعا نتشاطر الشواغل إزاء تزايد العنف، الذي أشرت إليه في إحاطتي الإعلامية، ليس فقط في المنطقة الشمالية الغربية، بل في أماكن أخرى كذلك. وقد شهدنا، في الأسابيع القليلة الماضية، كما ذكر بحق، على مواقع الحكومة وعلى المدنيين من قبل هيئة تحرير الشام، وكذلك شهدنا الحكومة

- الذين أخشى أن تكون ذكرياتهم عن الرئاسة الألمانية غير طيبة
- والمترجمين التحريريين ومدوني المحاضر وموظفي الأمن.

وأريد أن أقول إنه ليس أمرا اعتياديا أو روتينيا أن تكون ألمانيا في مجلس الأمن. ألمانيا تؤمن بنظام دولي متعدد الأطراف قائم على قواعد، تقوده الأمم المتحدة، ومجلس الأمن أحد أهم أجهزته، إن لم يكن أهمها. وبالتالي، نرى من الأهمية الحيوية تعزيز الأمم المتحدة، وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان هما وثيقتيها الرئيسيتين. لم يكن هدفنا هذا الشهر هو الترويج لأي مصالح ألمانية بعينها، بل تعزيز الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ونأمل أن نكون قد وفقنا في الإسهام في ذلك ببعض الطرق المبتكرة، مثل الرئاسة الألمانية - الفرنسية والتفاعل أكثر، والمزيد من الشفافية من خلال فتح الستائر، وإحاطات إعلامية أكثر من المجتمع المدني، وسيدات أكثر بين مقدمي الإحاطات. وقضية المرأة كانت في الواقع أبرز ملامح رئاستنا، بمشاركة المرأة في حفظ السلام والمناقشات بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، ومشاركة المرأة.

وأود أن أورد التحية لزميلي الفرنسي. وأعرب عن تقديري البالغ لرئاستنا المشتركة، التي لم تكن جزءا من جهودنا الابتكارية فحسب، بل كانت تمثل شيئا عميق الجذور في فرنسا وألمانيا. فنحن لم نعد مراهقين. وبعد عقود من الحرب التي لم تنته حتى النصف الثاني من القرن الماضي، غدا العمل معا بالنسبة لنا هو حمضنا النووي. إننا نعمل معا على المستوى الثنائي وفي إطار الاتحاد الأوروبي، ويسعدنا أيما سعادة جلب تلك الروح إلى مجلس الأمن. وربما يلهم ذلك آخرين أيضا، وأشكر جميع أعضاء المجلس. أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر فريقتي. لقد عملوا جاهدين للغاية، وقدموا الكثير من الأفكار، وكانت مشاركتهم ونقدتهم البناء أيضا في غاية الأهمية. وأشكرهم جميعا.

وأعتقد أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس حين أتمنى لوفد إندونيسيا حظا سعيدا في شهر أيار/مايو. ونأمل أن تبقي

ومنذ اليوم الأول، كان من أولوياتي العليا قضية المحتجزين والمختطفين والمفقودين. وكما أوضحت للمجلس، في إحاطتي التي قدمتها في آذار/مارس (S/PV.8475) واليوم، كانت هذه إحدى رسائلتي الرئيسية إلى كل من الحكومة والمعارضة. وقد أكدت للحكومة أن من رأيي أن العمل الانفرادي ضروري عندما يتعلق الأمر بمسألة المحتجزين والمفقودين. وكما قلت، فقد تلقيت ردودا جيدة، لكن ما نحتاج إليه هو تحقيق نتائج ملموسة. لذلك، سأواصل هذا العمل مع فريقتي، ونأمل أيضا في دعم الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة. وآمل أن أتمكن من تقديم مزيد من المعلومات عن ذلك عندما أعود إلى المجلس في الشهر القادم.

وأريد أن أؤكد أنه بعد ثماني سنوات من الحرب، من الصعب على الأطراف المتحاربة أن تتخذ الخطوة الأولى. ولذلك، أعتقد أن من المهم أن تظل الأطراف السورية والحكومة والمجلس الوطني السوري تسمع من مجلس الأمن أنه متحد وراء ولايتي وأنه يدعم عملية سياسية، ونأمل أن نتمكن قريبا من الشروع في العمل الجاد في جنيف.

مرة أخرى، أود أن أشكر أعضاء المجلس بجرارة وأن أقدم بالتهنئة إلى ألمانيا، لأني أفهم أن هذه قد تكون آخر جلسة تحت الرئاسة الألمانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مع نهاية نيسان/أبريل، أود أن أضع قبعتي الألمانية. أعتقد أن غاير بيدرسن محق في أن هذه آخر جلسة خلال رئاسة ألمانيا، فلم أسمع أي طلب لعقد اجتماعات ليلية. وبالتالي، أود أن أختتم هذه الفرصة لكي أشكر زملائي حول هذه الطاولة على كل دعمهم وسعة صدرهم ونقدتهم البناء وتشجيعهم، وأطلب منهم أيضا نقل هذه الرسالة إلى أفرقتهم الرائعة.

وأود أن أشكر الأمانة العامة، والمديرة وفريقها وممثلي الأمانة العامة، بما في ذلك موظفي خدمات المؤتمرات والمترجمين الشفويين

الستائر مفتوحة، ونحن مستعدون أيضا لنقل الساعة الرملية إليهم، لكننا سنتفهم تماما إن لم يأخذوا بها. وأود الكشف عن سر هنا. في منتصف فترة رئاستنا، قمنا بإعادة ضبط الساعة الرملية لقياس أربع دقائق فقط بدلا من خمس ونصف. ولم

أخبر أعضاء المجلس، على أمل أن تتمكن من تسريع مناقشاتنا. ولكن أعدنا ملؤها إلى خمس دقائق ونصف، ويمكن لإندونيسيا أن تتولى أمرها.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.